التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالأغواط

الباحثة عمام ريم د.فرحات عباس
جامعة الأغواط جامعة المسيلة

ملخص

إن التنمية الاقتصادية بوصفها واقعا ناشئا،تحظى بتأييد كبير من الدولة الجزائرية، وقد حظي ظهورها بالكثير من التشريعات. وفي الوقت نفسه، فإن البلديات، الحضرية والريفية على السواء، تكافح من أجل تطبيق عمليات التنمية الاقتصادية المحلية داخل بلدياتها، وذلك لإيجاد اقتصاديات محلية قوية من أجل وقف التبعية لريع المحروقات،وقد كان لوكالة دعم وتشغيل الشباب دورا فيما يتعلق بتحقيق أهداف لإيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور السلطات المحلية في الإدارة من التنمية الاقتصادية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الغرض من هذه الدراسة هو تحليل الأدوات لدعم التنمية الاقتصادية، و رصد مدى فعالية البرامج الوطنية معبر عنها بالآليات المستحدثة والكشف عن مدى فعالية التنويع الاقتصادي في عروض سوق العمل وقدرة هذه الوكالات في فعالية أو عدم فعاليتها ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في الجهود التنموية المحلية بما يخدم مصلحة المقاول والوطن .تم استعانة بالمعلومات سواء كتب أو مجلات أو دوريات أو مواقع الكترونية تمس الجانب الأساسي في البحث والمتعلق التنويع الاقتصادي التنمية الاقتصادية المحلية ،أما الجانب الميداني تم الاعتماد على الإحصاءات التي قدمتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومن ثم تحليلها واستخلاص العبر ومنها اقتراح الحلول التي نراها مناسبة للعوائق ،توصلت الدراسة لنتائج منها مدى أهمية آليات التي استحدثتها الدولة للنهوض بهذا القطاع ودفع الأفراد نحو المقاولة و تنمية روح المقاولة وإرساء الثقافة المقاولاتية كمطلب أساسي لحل أزمة البطالة والرقي بالاقتصاد من خلال إيجاد القيمة المضافة، تفعيل السياسة المحلية حول جذب الأعمال والحوافز، والاحتفاظ الأعمال، وتطوير الأعمال الجديدة،وتطوير التكنولوجيا العالية، و الاهتمام أكثر بالعملية التسويقية وضرورة إعطائها أهمية أكبر مما عليه الآن، وإعطاءه الطابع والبعد الحديث.

الكلمات الدالة: التنمية الاقتصادية المحلية،التشغيل،التنويع الاقتصادي، التعليم، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

Abstract

Local economic development as an emerging reality enjoys the great support of the Algerian State, and its emergence has received much legislation. At the same time, municipalities, both urban and rural, are struggling to implement local economic development processes within their municipalities in order to create strong domestic economies to stem dependency on fuel economy. The Agency for Youth Support and Employment has played a role in achieving employment creation and diversification goals This study aims at determining the role of the local authorities in the administration of economic development in the region. In addition, the purpose of this study is to analyze tools to support economic development, to monitor the effectiveness of national programs expressed by new mechanisms, to detect the effectiveness of economic diversification in labor market offers, their effectiveness or ineffectiveness, and the contribution of new SMEs In local development efforts in the interests of the contractor and the country. The field was based on the statistics provided by the National Agency for Youth Support and Employment, and then analyzed and learned lessons, including proposing solutions that we consider appropriate for the obstacles. , The study concluded the results of the importance of mechanisms developed by the State to promote this sector and to push individuals

towards entrepreneurship and the development of the spirit of entrepreneurship and the establishment of entrepreneurial culture as a prerequisite for solving the crisis of unemployment and the advancement of the economy through the creation of Value added, activating local policy on attracting business and incentives, retaining business, developing new business, developing high technology, paying more attention to the marketing process and the need to give it more importance than it is now, giving it a modern dimension and dimension.

Key words: local economic development, employment, Economic diversification, education, Agency National for Support and Employment Youth

المقدمة

في جميع أنحاء العالم، تتكاتف جهود الدول، والقطاع الخاص والمجتمع المدني للوصول بأفضل الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، التي تعتبر حجر الزاوية في التنمية المستدامة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الدولة تواجه المزيد من الإصلاحات الديمقراطية وزيادة اللامركزية، و في نفس الوقت تحدث تحولات هائلة في الاقتصاد العالمي ناجمة عن تحرير التجارة،والخصخصة، وتعزيز الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأهمية هذه التغييرات هي الأفراد المحليون الذين يواجهون مع الدولة الآن تحديات هائلة، وفرصة أكبر، ومسؤولية متزايدة للعمل معا لمعالجة الصحة الاقتصادية المحلية وسبل المعيشة، والغرض من إيجاد آليات خارج قطاع المحروقات هو الحث على التنمية الاقتصادية المحلية من خلال التنويع الاقتصادي هو الاستجابة لهذه التحديات و مساعدة السلطات المحلية وشركائها في القطاعين الخاص والعام والمجتمع المحلي على معالجة هذه المسائل.

إن تحقيق التنوع الاقتصادي والقدرة على المنافسة يشكل تحديا خطيرا في حد ذاته، فضمان فوائد انتشار روح المقاولة على نطاق واسع بحيث تصبح التنمية شاملة تؤثر على نوعية الحياة جميع الأفراد. وبالتالي، فإن السؤال ليس فقط كيف يمكننا تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ولكن كيف يمكننا التأكد من أن النمو يعود بالفائدة على الصعيد المحلي.

وهذا يتطلب وضع الصمام بشكل صارم ضمن الإطار الأوسع للتنمية المستدامة المحلية،هذا بدوره يتطلب نهجا استراتيجيا ينطوي على دراسة متأنية لمختلف الآليات، كما يتطلب تسخير وتعبئة الموارد البشرية والاجتماعية والمالية والطبيعية المحلية نحو الرؤية المشتركة، والأهداف والغايات التي يطمح المجتمع لتحقيقها. هذا ممكن فقط عندما يتضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة لإحداث فرق في نوعية الحياة في ومدنهم، وبلداتهم،وعلى مستوى دولهم هذه السلسلة من التنمية الاقتصادية المحلية، التي وضعتها الدولة الجزائرية، في الشراكة مع المقاولين ومختلف الآليات التي استحدثتها كالوكالة لدعم وتشغيل الشباب ، مبنية على هذه المبادئ، في حين أن هناك العديد من الأدوات وأفضل الممارسات في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، وتعميمها في الهيكل المؤسسي المحلي لا تزال خطة التنمية تشكل تحديا رئيسيا.هذه السلسلة سوف تقطع شوطا طويلا في سد هذه الفجوة، وتعزيز دور السلطات المحلية والمسؤولين وموظفيهم، في توجيه وتحفيز المجتمعات المحلية الاقتصادية ،عملية تطوير روح المقاولاتية تعتمد مشاركة المعرفة و مجموعة واسعة من خبرات المهنيين و أفكارهم لجعل هذه الوثيقة النهائية غنية في المحتوى، قوية في الأساليب قابلة للتطبيق على نطاق واسع. هناك العديد من الاعتماد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية: من وكالات التمويل ، الوكالة التي استحدثتها الدولة و الطلبة الجامعيين، إلى الأعضاء المساهمين في وضع البرامج التنموية، إلى عشرات الأفراد أصحاب الروح المقاولاتية والحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

وعليه، تحاول هذه الدراسة تحليل الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتنويع الاقتصادي أن تكون أداة فعالة من أدوات التنمية اقتصادية المحلية ؟

المحور الأول:الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يمكن أن يعني التنويع الاقتصادي أشياء مختلفة حسب السياق. والطريقة السائدة للتفكير في ذلك هي ما يعرف بالتعقيد الاقتصادي، وهي الفكرة التي مفادها أن البلدان لا ينبغي أن تعتمد على عدد صغير من المنتجات لكسب عيشها الاقتصادي. على سبيل المثال ، الدولة التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على إنتاج النفط ليست متنوعة اقتصاديًا. ومن ناحية أخرى، فإن البلد الذي يتمتع بقاعدة صناعية قوية، وقطاع خدمات نابض بالحياة، وقطاع موارد طبيعية مزدهر، وقطاع زراعي مزدهر هو بلد متنوع.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه" العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[1]، وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً[2] ، والتنويع الاقتصادي هو عملية لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الإنتاج أو توزيع السلع والخدمات، ولا ينطوي بالضرورة على زيادة في الإنتاج ولكنها تعزز الاستقرار من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، وينبغي النظر إلى مسألة التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد، من هذه الزاوية، فإن لديها القدرة على تعزيز القدرة التكيفية للاقتصاد بشكل جوهري وضمان ضماناته على المدى الطويل والآفاق في مواجهة استنفاد الموارد الطبيعية الأساسية و التقلبات الاقتصادية في ظل ذلك ضغط المنافسة و العولمة[3].

تهدف عملية التنمية الاقتصادية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي، كفؤ، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب[4]، وهناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي [5]يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفز و مصدرا للنمو الاقتصادي ويتمثل الثاني في دراسات عديدة، تبينً أن الانخفاض درجة التنويع الاقتصادي و تركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.

ثانيا:أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع:

أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة .

ثانيا، على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق[6]:

1. تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

2. تنويع الأسواق: إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

ثالثا:أهداف التنويع الاقتصادي

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية[7]:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

- زيادة أثر السحب" L'effet D'entraînement" على مستوى القطاعات الأخرى، يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

وفيه هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد"كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة ،ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة وفق وجهة نظر الباحثين إلى ثلاثة مظاهر من حيث أهمية كل واحد على الآخر[8]:

(أ) مشكلة التقلب: إن الدول تعتمد كل الاعتماد على المنتجات الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية. التقلب هو مشكلة معترف بها ، كما أن الطلب شديد المرونة في الدخل يخضع للأذواق المتغيرة؛

(ب) المرض الهولندي: ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛ الآثار المؤسسية: من بين الآثار السلبية لتربح (السعي للحصول على الريع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود؛

(ج) الآثار المؤسسية: الآثار الضارة المترتبة على البحث عن العقارات التي يمكن أن تكون ولدت بسبب وجود إيجارات عالية الموارد.

إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثا لكن مصطلح لعنة الموارد Resource Curse ظهر لأول مرة للوجود من قبل الباحث الاقتصادي " RichardAuty" في كتابه Economies : is Curse Resources The Sustained Development in Mineral سنة 1339 ،والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد [9].

المحور الثاني. التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة التي تعد عملية مجتمعية متكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات وتتطلب تنسيقا بين قطاعاتها المختلفة،وتعرف التنمية المحلية" بأنها العملية الت يتم بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية الممثلة في الدولة[10]، يعرفها (رشيد،2002) ،" أنها حركة تهدف لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء المبادرة المجتمع إن أمكن ذلك،فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون استعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة"[11]. يمكن القول أن التنمية هو مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية.

أولا: المقاولة كمحرك للتنمية المحلية

لقد حظيت المقاولة في الفكر الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام حيث أعتبر الكثير من الاقتصاديين أن المقاول يعتبر درع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتأتي أهمية هذه النتيجة لظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها، إن المقاولة ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين[12]، أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد " Peter Drucker" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية[13]، حيث استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واس في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد[14]،ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة. فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير،إن رأس المال قبل كل شئ هو قضية أشخاص ولذا يعتبر المقاول الشخص الذي يبحث عن تحقيق مصلحة ما يجمع الوسائل والقدرات من أجل تلبية هذه الحاجات بتحمله المخاطر[15]، مع نهاية القرن الماضي نجد أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها مدفوعة من ذاتها .هذه النظرة التي تبناها أكثر الاقتصادي الأمريكي "Poulrom" ثم تناولها بعض الكتاب الإيطاليين والمستمدة من التحول السريع الذي عرفته إيطاليا في مجال التنمية المحلية [16].

1.1.ماهية الروح المقاولاتية:

أخذ موضوع المقاولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز اهتمام كبير بالمقارنة مع الماضي، حيث كان . الاهتمام تخص فقط المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للوظائف والثروة، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد بروز الأهمية المتنامية لقطاع المقاولة خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ارتبط بها اسم المقاول، و غالبا ما يتم المزج بين روح المؤسسة(L'esprit' d' entreprise) و روح المقاولة(L'esprit d'entrprendre)، فكما يفرق المؤلفونبين المفهومين [17] فروح المؤسسة "مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول " ،أما روح المقاولة فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة فبالإضافة لذلك، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي.

2.1. ماهية الثقافة المقاولاتية: وهو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث عرفها البعض على أنها " مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة(جديدة)، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة- إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي. وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ القرارات التنظيم والمراقبة. كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط[18].

3.1. الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها العمود الفقري لاي اقتصاد وطني، كما يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تساهم بدور فعال في عملية الاسراع بالتنمية لانها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لاناج هذه الصناعات ان يوسع السوق المحلي، ويضمن انتاج السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في اعداد الكوادر الفنية، بالاضافة الى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدافع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها[19].

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن ان تقوم به المقاولاتية المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي[20]:

أ.توفير الوظائف الجديدة : هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى.

ب. تقديم منتجات وخدمات جديدة : التجربة العملية في بعض البلدان، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من95 % من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

ج. توفير احتياجات المؤسسات الكبرى : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقييم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية ، فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء ، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

د.تقديم السلع والخدمات الخاصة : إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة ، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

و. الفعالية في التسيير : تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة ، كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها ، كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول ، وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل "و" الصغير فعال.

ز. استقلالية الإدارة ومرونتها: تسند إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مالكي المشروع لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك : - بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.

- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والاستهلاكات)، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا و سهولة الاتصال بالعملاء.

- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

-اتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل م بسطة وتتميز هذه المنشآت إلى ارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل .

وأيضا تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء ك ذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشأة بل تنميتها أيضا.

هـ. غلبة الطابع المحلي : تشبع هذه المنشآت حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي:

تواجه هذه المنشآت في الغالب سوقا صغيرة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك .

-تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال، وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين.

المحور الثالث:أنظمة المساندة والدعم لإنشاء المؤسسات

وهذه الأنظمة هي عوامل محتملة، يمكنها أن تؤثر بشكل ملائم أو غير ملائم على مؤسسة، القدرات المقاولاتية للفرد، بمعنى من ناحية التمويل، والذي بدوره يقوي التوجه المقاولاتي للأفراد ، ويقود أيضا إلى إنشاء وهذه الأنظمة بدورها تنقسم إلى :

أولا. الدعم المالي:

وهنا يتأتى سوى من خلال شبكة علاقاته الخاصة، بمعنى محيطه العائلي أو أصدقاءه، أو أفراد آخرون (مصادر تمويل غير رسمية). أو من خلال وجود مؤسسات رأس المال المخاطر، بالإضافة للوكالات الخاصة بدعم إنشاء المؤسسات من طرف الشباب (مثال ذلك في الجزائر) ANSEJ ، وهذا ما سيتم مناقشته من خلال الجزء الثاني من هذه المداخلة.

ثانيا. النصائح والتكوين:

وهي تمثل عامل مهم في مسار العمل المقاولاتي، حيث عادة ما تقدم الجامعة من خلال تكوينها خاصة إذا كان في مجال المؤسسات والأعمال، الأسس المساعدة على كيفية تسيير مؤسسة (تبعا للبرامج الوزارية

ثالثا.الدعم السوقي:

وهنا نخص بالذكر، وجود حاضنات المؤسسات والمرافقين لها، والتي يتمثل دورها في تقليص تكاليف .

رابعا. عرض ومناقشة نتائج البحث

بعد أن تطرقنا إلى الإطار النظري ، سنتناول تحليل معطيات الإحصائية التي تسمح لنا بملاحظة تطور هذه الأخيرة ومعرفة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة عن طريق إحدى آلياتها وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المحور الرابع.تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) فرع الأغواط

تم إنشاءها بمقتضى القرار الوارد من المديرية العامة رقم 042-1998 المؤرخ في 14-03-1998 على إثر ذلك تم فتح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بالأغواط، تنفيذا لبرنامج الحكومة حيث تعمل بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية على إنشاء م ص م في مختلف المجالات من خلال منحها القروض والتسهيلات الإدارية والجبائية (كتيب دليل إنشاء مؤسسة مصغرة وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب).

الجدول 1: تطور المشاريع(ANSEJ) فرع الاغواط من 2014إلى غاية 2018:

القطاع	الملفات المودعة	شهادات المستحقة	المشاريع الممولة	تكلفة الاستثمار في الآلاف (دج)	الوظائف المحققة	الوظائف المتوقعة
إدارة(IPA)	0	0	0	0	0	0
صناعة	110	83	139	733 498,34	38	146
BTP	49	39	32	147 792,42	24	46
زراعة	115	108	199	848 436,46	37	229
خدمات	163	148	230	1 012 788,27	83	263
الحرف	37	26	26	50 345,03	3	30
مجموع الولاية	474	404	626	2 792 860,52	185	714
منها النساء	93	75	78	300 813,15	34	86

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مصلحة الإحصاء،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فرع الأغواط

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مشاريع الممولة، حيث يمثل 230، من مجموع المشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018، كما أن قطاعي الفلاحة والصناعة يمثلان 199و 139ويعود ذلك إلى خصوصية النشاط بها، ويبقى قطاع الصناعة الذي يتطلب تكنولوجيا ويد عاملة مؤهلة ويعمل في ظل منافسة محلية وأجنبية يحتاج لمزيد من العناية، و يعود تصدر هذه القطاعات الثلاثة (الخدمات،الفلاحة، الصناعة)، إلى أن جل المستخدمين يزاولون نشاطهم بها، كما ان هناك قطاعات أخرى تم إنشائها تعود إلى كل من البناء والأشغال العمومية والحرف ، حيث تمثل نسب 32و 26من إجمالي المشاريع على التوالي ، حيث تمتاز اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية بعدم الثبات كونها غالبا ما تكون في شكل يد عاملة مؤقتة تنتهي بانتهاء المشروع، من هنا يبرز الدور الفعال لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال فتح المجال لتنويع النشاطات والنهوض بالتنمية المحلية، حيث أن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على الانتشار في مختلف أقاليم البلد الواحد وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية الجماعات المحلية والجهوية على حد سواء.

الجدول 02:موقع التمويل المصرفي في إطار(ANSEJ) لسنة 2016:

البنك	الملفات المودعة لدى البنك	عدد الإخطارات المبلغة من قبل البنك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	26	32
بنك التنمية المحلية	2	1
البنك الوطني الجزائري	6	6
القرض الشعبي الجزائري	3	4
بنك الجزائر الخارجي	8	11
الأخرى	0	0
الإجمالي	45	54

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مصلحة الإحصاء،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فرع الأغواط

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

شكل 01: موقع التمويل المصرفي في إطار(ANSEJ) لسنة 2016:

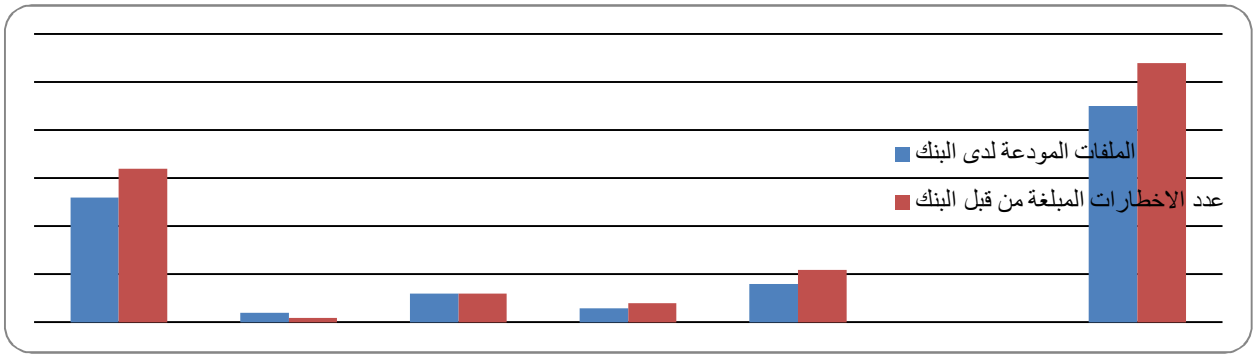

ما يمكن استخلاصه من الجدول و الرسم البياني تميز خدمات وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالتنوع في البنوك التمويلية التي يقدمها بشكل يلبي كافة متطلبات السوق، حيث يتم دراسة المشاريع المطلوب تمويلها من خلال فريق من مختصين على تزويد ودعم المتعاملين بخدمات استشارية احترافية وها ما تدل عليه عدد ملفات المودعة، حيث يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية مرتبة الأولى بعدد ملفات بلغت 26 ،يليها كل من بنكي بنك الجزائر الخارجي و البنك الوطني الجزائري بعدد ملفات

بلغت 8 و6،في حين بلغ بنك تنمية الفلاحية ملفين. الجدول 03: المشاريع الممولة في إطار(ANSEJ) حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2016:

مستوى التعليم	العدد الإجمالي	النسبة%	عدد النساء من عدد الإجمالي	عدد المعاقين
دون مؤهل	2	4.87	0	0
مستوى تكوين	34	82.92	4	0
مستوى جامعي	5	12.19	1	0
المجموع	41	100	5	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مصلحة الإحصاء،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فرع الأغواط

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

شكل 02: المشاريع الممولة في إطار(ANSEJ) حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة2016:

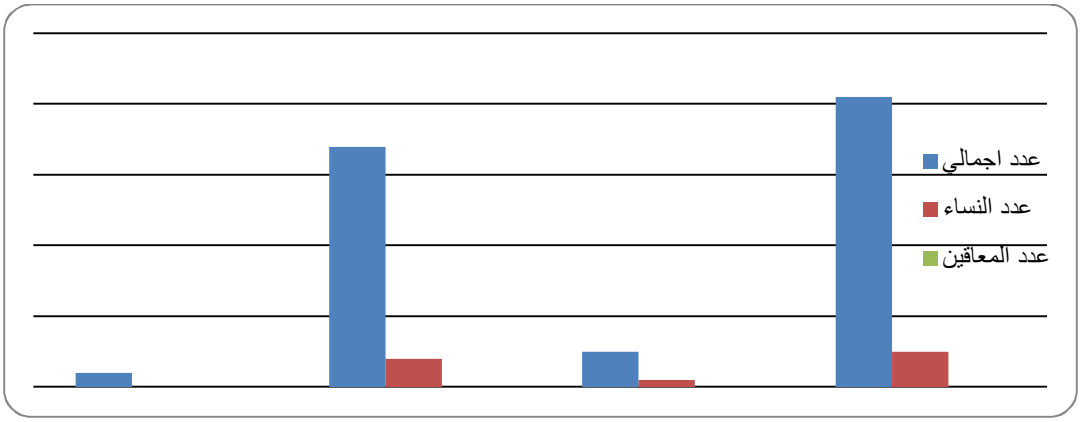

ما يمكن استخلاصه من الجدول و الرسم البياني أنّ حاملي شهادات التكوينية والجامعيين يمثلون نسبة 82.92% ،12.19% على التوالي، يدل هذا الوضع على خلل واضح في هيكل الاقتصاد، والذي عجز عن استيعاب المؤهلات والكفاءات، وهو ما يعني أنه اقتصاد غير قائم على رأس المال البشري وهذا ما دفع إلى عقد اتفاقيات مع جامعات و مديرية التكوين المهني و مراكز التكوين و التمهين، لتشجيع روح المقاولاتية لدى الشباب و إبراز التجارب الناجحة، مع الابتعاد التدريجي عن منح القروض و تمويل لمشاريع لشباب غير مؤهلين وهذا ما تمثله نسبة 4.87%، خصوصا في المشاريع التي أثبتت عدم نجاعتها و ضعف مردودها ، نجد النساء أيضا لهن مشاركة في إنشاء مشاريع وهذا ما تمثله نسبة12.19%، يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 000.934.1 مشتغلة لسنة 2015، وهو ما يمثل 3,18 % من إجمالي اليد العاملة(الديوان الوطني للإحصائيات،2015) ، ما يلاحظ أن فئة المعاقين يمثلون 0% بالرغم أن إن مجمل الحقوق التي كرسها المشرع الجزائري لصالح فئة المعاقين تمثل فقط جزءا من التكفل والاهتمام الذي يقع على عاتق السلطات العمومية وكل أفراد المجتمع لأن تحقيق هذه الحقوق يتطلب وعي ومرونة وتسهيلات اتجاه هذه الفئة لإعادة بعث الأمل في نفوس هؤلاء وإدماجهم في الحياة العامة.

خلاصة ونتائج

إذا التنويع لا يزال يتلقى بعض الدعم وإن كان مع موارد محدودة جدا تدعم العمل،فإن ممارسي التنمية الاقتصادية يتطلعون إلى جهود مستهدفة مثل تلك التي تركز عليها قطاع الزراعة أو السياحة، وتهدف هذه المبادرات إلى توفير فرص عمل نسبيا،فالعمال الأقل مهارة الذين لم يعودوا قادرين على العمل في المناجم أو المطاحن ،يمكن أن تمثل السياحة و الزراعة عائدا للمجتمعات المحلية لجذورها الريفية إلى الافتقار إلى البدائل بدلا من بذل جهد لإيجاد مبرر اقتصادي جديد لها.

فبعض المناطق تفكر بشكل أوسع في التنويع أكثر من مجرد السعي إلى تشجيع قاعدة واسعة من العمالة في الصناعة. وفي هذه الحالات، يؤكد قادة المجتمع المحلي والجهود الرامية إلى تنويع قاعدة المواهب المحلية والمهارات المتاحة محليا في حين أن البعض الآخر قد يركز على زيادة عدد الشركات المملوكة محليا

من خلال جهود دعم المشاريع.

ولتحقيق هذا الهدف، تقترح الباحثين:

1.وجود إدارة للتنمية الاقتصادية على مستوى وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم بتنفيذ الروابط القطاعية للتنمية والأعمال؛ وتنمية الصادرات، إلى جانب أهدافها الإستراتيجية والمبادرات التي تشمل:

- ❖ وضع مواثيق القطاع للقطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية مثل قطاع التعدين؛ قطاع البناء؛ وقطاع السياحة والصناعات التقليدية .
- ❖ تيسير جذب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي من أجل تطويره والشركات المحلية والأجنبية.
- ❖ تحديد الفرص في إطار خطة التنمية الوطنية من أجل إنشاء أعمال تنافسية ومستدامة.
- ❖ تسخير القوة الشرائية والاستثمارية للقطاع الخاص (الأعمال التجارية وفرص الشراء) لتطوير سلاسل التوريد المحلية والروابط التجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والشركات الكبيرة؛
- ❖ تيسير تنمية القدرات المحلية للمؤسسات في كامل التراب الوطني؛

2.الاحتفاظ بقاعدة بيانات مستكملة لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تبين، في جملة من أمور، ما يلي:

- ❖ السلع والخدمات التي تنتجها م ص م؛ وتكنولوجيا إنتاجها وقدرتها.
- ❖ تعبئة القطاعات المستهدفة من جانب الطلب لتطوير المواثيق القطاعية المستهدفة وتطوير القدرة المحلية على التوريد.
- ❖ تعزيز الأعمال التجارية لرجال الأعمال وأنشطة الدخل والنفقات، حيث يشتري القطاع الخاص من نفسه.
- ❖ تنسيق تنفيذ إستراتيجية القطاع وتعبئة الموارد؛
- ❖ رصد عملية التنفيذ؛
- ❖ إدارة البيانات؛
- ❖ نشر المعلومات والتشاور بشأنها؛
- ❖ الرصد والتقييم.

الهوامش والإحالات

[1] . United Nations , "UNFCCC Workshop on Economic Diversification", FRAME Work Convention on climate change , secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 /10 ,2003, p6.

[2] . Stephen M. Kapunda ,"Diversification and porerty Eradication in Botswana", Journal of African studies, vol17, N°02,2003,p51.

[3] . Michael Chugozie, Anthony Areji," Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria", Journal of Political Science,N°05,2015,p89.

[4]. طبايبية سليمة ، "التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، المؤتمر العلمي الأول حول التنمية المستدامة والكفاءة للموارد المتاحة،ايام 7-2008/4/8، ص02.

[5] . ممدوح عوض الخطيب، "التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية،14-2014/16،11،ص.05

[6].موسى باهي ،كمال روابنية ، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية- حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد05 ،2016،ص136

[7]. ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع ،العدد 5،2008،ص26.

[8] . United Nations, "The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secretariat ", Framework Convention on Climate Change (FCCc) , 06 may, 2016,p03

[9]. بلمقدم مصطفى ، بن رمضان، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي :دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،عدد3،2012،ص13

[10]. عبد المطلب عبد الحميد ، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، إسكندرية، القاهرة،مصر،2001،ص13.

[11]. رشيد أحمد عبد اللطيف،"أساليب التخطيط للتنمية"، مكتبة جامعية،مصر،2002،ص19.

[12].علواني عمار ،"دور المؤسسة المصغرة في التنمية المحلية "،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10،2010،ص187.

[13].العربي تيقاوي،"دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص العمل، 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،ص38

[14] .أيوب صكري واخرون، *واقع التعليم* المقاولاتي في *الجزائر - الإنجازات والطموحات* - ، *مجلة إقتصاديات المال و الأعمال* .المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة – ،الجزائر،2017،ص13.

[15]. عجيمية الليثي، "التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها"، دار جامعية إسكندرية، مصر،2003،ص93

[16]. أيمن علي عمر،"إدارة المشروعات الصغيرة"، دار جامعية، إسكندرية، مصر،2007،ص38.

[17]. منيرة سلامي ،"التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة -تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر-"، الملتقى الوطني حول :إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،يومي 18-19 أفريل،ورقلة،2012،ص07

[18]. ماضي بلقاسم ، بوضياف عبير ،" ثقافة المؤسسة و المقاولاتية"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2010،ص09.

[19]. الجودي محمد علي ،"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"،أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر،2015،ص40.

[20]. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة ، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،5-6 ماي،2013،ص05.